أ.د. عبد العزيز بن عثمان التويجري
المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة
- إيسيسكو-

ثقافة التجديد وأدب الحوار في الإسلام

مدخل:

تتعدد الأسباب والدواعي التي تستوجب تكثيف العمل المشترك لإشاعة ثقافة التجديد لكل شأن من الشؤون العامة للمسلمين، ونشر أدب الحوار في الإسلام وتعميق مفاهيمه، وتتعاظم المسؤوليات التي يتحملها أولو العلم والرأي في هذه الأمة، لإنجاز هذه المهمة النبيلة التي لا سبيل الى النهوض بالعالم الإسلامي وتطوير مجتمعاته وترقية مستويات الحياة فيه، إلا سبيل التجديد الذي لا بد من أن يطال الجوانب المختلفة والأنساق المتعددة للحياة في البلدان الإسلامية، من مذاهب الاجتهاد الفقهي ومناهج الفكر الإسلامي، وأساليب الدعوة الإسلامية، ومن برامج التربية والتعليم والتكوين والتأهيل، الى النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، الى أنماط الحياة السائدة كافة. ولابد أن ينتظم هذا العمل إطار متكامل يسع كل ضروب النشاط البشري على جميع المستويات من منطلق الإيمان بأن العالم الإسلامي في أشد الحاجة الى تجديد عميق وشامل يهدف الى إقامة البناء الحضاري على قواعد أشد رسوخاً وأقوى ثباتاً في التعامل مع تحدّيات العصر والمشاكل المترتبة عليها.

مفهوم التجديد:

لابد من أن نقرر ابتداءً، بأن التجديد مفهوم يحتاج الى تحديد واضح لمعناه ولمضامينه، ولذلك فإن الأمر هنا يستدعي رسم الإطار العام للتجديد، لأنه ليس غاية في حد ذاته، ولأننا لا نجدد من أجل أن نرضي أنفسنا، أو نقوم بذلك استجابة لغط من هذه الجهة أو تلك، ولكننا نجدد لأن التجديد من سنة الحياة، ولأننا إن لم نجدد نتراجع ونتخلف ونفقد الأهلية للتقدم، ولأن التجديد من السنن الدينية التي لها من القرآن والحديث النبوي سند صحيح.

التجديد في الحضارة الإسلامية سنة وقانون، لا يمكن لأهلها دوام البقاء على التقليد، فمن الواجب القيام بالتجديد، والإبداع في هذا التجديد، لتطوير الواقع وتغييره بمعايير الإسلام وأدواته في التجديد والتطوير والتغيير[١].

وليس المقصود بالتجديد تغيير معالم الدين، فالإسلام هو الدين الذي كتب الله عز وجل له البقاء وارتضاه للبشرية جمعاء من لدن آدم الى قيام الساعة، وتمامه وكماله صفتان له كما قال ربنا سبحانه: ﴿اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً﴾[٢]. فالدعوة الى التجديد ليست موجهة الى الإسلام الذي هو دين الله تعالى، إنما هي دعوة الى أصحاب العقول وبالذات الدعاة والعلماء والفقهاء والمفكرين[٣].

وفي هذا المعنى يقول العلامة الشيخ محمد الغزالي، في عبارة بليغة «إن مراجعة تفكيرنا الديني ضرورة ماسة، ولا أعني بتاتاً رجوعاً عن أصل قائم أو فرع ثابت، فهذا والعياذ بالله، ارتداد مقبوح، هناك فرق بين الرجوع والمراجعة»[٤].

والتجديد عند علماء القانون والفقهاء، هو جعل الشيء جديداً، ويكون بتغيير شكله لجعله ملائماً للعصر، وجدد الشيء إذا صيره جديداً، (Renew-Renouveau) في عبارة جامعة مانعة، هو استبدال الموجب الأول بموجب جديد[٥].

ولذلك فإن التجديد في هذه المجالات جميعاً، هو بمثابة ضخ دم جديد في شرايين المجتمعات الإسلامية، وهو المبدأ الأساس الذي ينطلق منه تجديد البناء الحضاري للعالم

الإسلامي الذي يقوم على قاعدة تجديد الإيمان بحق الأمة الإسلامية في الحياة الكريمة، في نطاق الاستقلال والسيادة والتحكم في مصيرها. بعيداً عن أي هيمنة من أي جهة كانت، وتجديد الثقة في قدرة العقل المسلم على الإبداع والابتكار والتكيف مع متغيرات العصر، لا بمسايرتها أو لمواكبتها فحسب، بل لإحراز الانتصارات في ميادين العلوم والتكنولوجيا والمعرفة في جميع حقولها، ونيل قصب السبق في مجالات تطوير الحياة وتوفر أكثر ما يمكن من الفرص لتجميلها والارتقاء بها.

مجالات التجديد:

للتجديد مجالان رئيسان تتفرع عنهما مجالات متعددة تؤثر جميعها في حياة الفرد والمجتمع، والمجالان الرئيسان هما: المجال الديني، والمجال التنظيمي، ونعرض فيما يلي لكل مجال على حدة:

أولاً – المجال الديني: ونقصد به التجديد في الفقه طبقاً للمعايير والقواعد التي أقرها فقهاء الأمة عبر العصور، والتجديد في الخطاب الإسلامي وفقاً للضوابط الشرعية، أي بما لا يمس بالثوابت العقدية، أو ينال مما هو معلوم من الدين بالضرورة حسب المصطلح الفقهي، ولا بأس أن تتعدد في هذا المجال وجهات النظر في إطار الاجتهاد إذا توافرت شروطه، وتشتد الحاجة الى هذا الضرب من الاجتهاد في هذه المرحلة التي تختلط فيها المفاهيم وتتزايد المشكلات التي تعترض سبل التقدم أمام المجتمعات الإسلامية، ويسود فيها التدليس على الناس بإشاعة الأفكار المنحرفة وتقديمها لهم كأنها من المسلمات، أو بالتعصب للتقاليد والعادات الاجتماعية المتوارثة كأنها من جوهر الدين.

ولقد ارتبط التجديد في القرن العشرين الذي ولّى، بالشأن الديني، وتصدّى ثلة من العلماء والفقهاء والمفكرين والكتاب للدعوة الى ما عرف بالتجديد الديني، تحت مسمى الإصلاح الديني، ولم يكن هذا المصطلح متداولاً من قبل، وإن كان قد عرف في ثقافتنا مصطلح قريب منه، هو (إحياء علوم الدين) الذي جاء به أبو حامد الغزالي واختاره

عنواناً لكتابه القيم الذائع الصيت.

وما قام به الغزالي في القرنين الخامس والسادس للهجرة، هو ضرب من التجديد يناسب عصره، بل لا يزال كتاب الغزالي هذا متداولاً وذا تأثير في الفكر الإسلامي المعاصر ومناسباً لعصرنا، وإن كان في حدود ضيقة.

ولا يتبادر الى الذهن أن إحياء العلوم يفيد أن هذه العلوم كانت ميتة، لأن الغزالي حينما تولى هذه المهمة كان يعلم جيداً أن علوم الدين قائمة حية نابضة بالحياة، وأنه أراد إنعاشها وتجديدها بالمعنى الذي نفهمه اليوم حين نقوم باحياء التراث العربي الإسلامي، وهو حيّ في قلوبنا وعقولنا وفي حياتنا الثقافية والفكرية، فالمقصود إذن هو تجديد الخطاب الديني، وتجديد تسيير الشؤون العامة وتدبير أمور المجتمع وفقاً لما يتعارف عليه البشر في هذا العصر من نظم سياسية واقتصادية، ومن مناهج فكرية وثقافية، ومن أساليب حديثة مبتكرة في العمل العام الذي يراد به خدمة الفرد والجماعة وتحقيق مصالح المجتمع التي لابد من تحقيقها.

ولعل أول من استخدم مصطلح التجديد الديني بدلاً من الإصلاح الديني، وإن كان بصيغة (إعادة البناء)، في مرحلة النهضة الإسلامية المعاصرة، هو الفيلسوف المسلم الدكتور محمد إقبال حينما أصدر كتاباً باللغة الانجليزية بعنوان (إعادة بناء الفكر الديني في الإسلام) في الثلاثينيات من القرن الماضي الذي ترجمه عباس محمود الى اللغة العربية ونشر في القاهرة، وهو كتاب قيّم مؤلفه مفكر ذو ثقافة عميقة ورؤية بصيرة الى الواقع الفكري في العالم الإسلامي[٦].

لقد كان محمد إقبال دقيقاً عندما عبر عن حركته التجديدية (إعادة بناء الفكر الديني) في الإسلام، دون التعبير بـ(الإصلاح الديني)، لأن أية محاولة إنسانية تدور في محيط الإسلام، لا تتعلق بتعديل مبادئه مادام مصدره وهو القرآن الكريم له صفة الجزم والتأكيد والأبدية، وأي حركة إصلاحية في الإسلام بعد ذلك، هي إذن في دائرة الفكر الإسلامية حوله، وفي دائرة أفهام المسلمين لمبادئه وأي تطور أو تجديد للإسلام يجب أن يكون بهذا

المعنى في دائرة أفهام المسلمين وتفسيرهم لتعاليمه[٧].

وعلى هذا الأساس فإننا لا نريد بتجديد الخطاب الديني المعنى الذي يشيع في هذه المرحلة تحت ضغوط خارجية، ولكننا نقصد الى المعنى الذي ينبع من ذواتنا ويعبر عن حقيقة وجودنا، ولا يزيغ عن سواء السبيل الذي اختطه لنا ديننا الحنيف ورسم معالمه التي لا ينبغي أن نتعداها.

إن التجديد في المجال الديني الذي نرى أنه ضرورة مؤكدة وفرض كفاية، لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن يمس الثوابت التي هي عندنا النصوص القطعية الدلالة من القرآن الكريم ومن الحديث النبوي الصحيح لأنه كما يقول علماؤنا اجتهاد مع نص، فإننا نقول أيضاً، لا تجديد في النصوص القطعية الدلالة.

إن بعضاً ممن يشتغل بقضايا الفكر الإسلامي يميل الى طرح قضية تجديد الخطاب الديني، أو تجديد الفكر الديني، بتحقيق أهداف لا تخدم الإسلام والمسلمين، وهم يرمون الى قلب الحقائق وتزييف المفاهيم وتحريف الكلم عن مواضعه.

ولذلك وجب الحذر والحيطة من مثل هذه الدعوات التي يراد بها الإفساد لا الإصلاح.

والتجديد الديني هو تجديد للخطاب الديني، لأن تجديد الخطاب الديني ينصب أساساً على تطوير أساليب الدعوة والتبليغ وتجديد الفهم الرشيد لمقاصد الشرع الحنيف، وتجديد مناهج التفكير واستنباط الاحكام من القرآن والحديث الصحيح والتعامل مع القضايا والمشكلات التي يطرحها تطور المجتمعات الاسلامية، في أطار القواعد والأصول الكلية والضوابط الشرعية المستمدة من صحيح الدين، الأمر الذي يقتضي إنزال المبادئ والقواعد والأصول على المتغيرات والمستجدات التي تمس حياة الفرد والجماعة، وتتطلب الحلول المستنبطة من مقاصد الشريعة الاسلامية ومن القاعدة الفقهية التي تقوم على مراعاة المصالح المرسلة.

ويلخص الدكتور محمد كمال إمام مفهوم تجديد الخطاب الديني على النحو التالي:

الأمر الأول:

إن هذا التجديد لا يتعلق بالأصول الإسلامية، فالكتاب والسنة ليسا مجالاً للتجديد، ولا هما جزء من التراث، وينبغي أن يكون هذا واضحاً، لأن افتراء كبيراً قد يحدث على الكتاب والسنة تحت مسمى التجديد، أو تحت مسمى أن التجديد يتعلق بالتراث، وأن هذه الأصول جزء من التراث.

الأمر الثاني:

إن التجديد حتى وإن تعلق بالنظم، فإنه لا يتعلق بالنظم القطعية الإسلامية التي جاءت فيها النصوص القطعية الإسلامية، سواء كان نظام الحدود، أو كان نظام المواريث، أو غيرها.

الأمر الثالث:

ويتعلق بالربط بين الأحكام الشرعية ومقاصد الشريعة، وهذا ربط أساس وفهم ضروري، ولا يقوم التجديد بدونه، وإنما لابد أن تدرس مقاصد الشريعة باعتبارها علماً داخلاً في علم أصول الفقه، أو جزءاً منه بمنظومته الأساس التي أرساها الفقهاء المسلمون[٨].

ثانياً – المجال التنظيمي:

وهو يشمل مجالات الحياة جميعاً ومناهج التسيير والتدبير في الميادين كافة، وبصورة خاصة ميدان السياسة العامة التي تختص بتدبير الشأن العام سياسياً واقتصاديًا، وثقافيا وإعلامياً، وتربوياً، وتعليمياً، تنظيراً، وتخطيطاً، تنفيذاً، وتطبيقاً، وعلى المستويات جميعاً. وهو مجال رحب يكتسب التجديد فيه الأهمية القصوى نظراً الى تخلف الحياة العامة في العديد من المجتمعات الإسلامية، وتفشي الاضطراب في معظم المناحي.

إن المهمة الأساس التي تستدعي تضافر الجهود للنهوض بها في هذه المرحلة، هي تجديد أساليب الحياة العامة في العالم الإسلامي. وهذا التجديد هو شرط رئيس للتقدم، ويندرج تحته التجديد السياسي والاقتصادي في ناحيته النظرية والتنفيذية، إذ لا يمكن أن يتحقق النهوض والتقدم إذا ظلت الأوضاع العامة في معظم البلدان العربية الإسلامية على هذا المستوى من الضعف والاضطراب وعدم الاستقرار، والتراوح بين التجارب السياسية والاقتصادية التي ثبت فشلها وتأكد تفاهتها، فلا بد من تجديد شامل وإصلاحات عميقة تعيد الاعتبار للإرادة الإنسانية الحرة، وتشيع أجواء الثقة وتبعث الحماسة، وتحيي الآمال، وتطفئ من نيران السخط والقلق، وتبدد غيوم الخوف والفزع، وتقضي على التردد والإحجام عن المشاركة في الشؤون العامة للمجتمع، ذلك أن العلم لا يزدهر إلا في بيئة نظيفة، يمارس فيها وظائفه، ويؤدي الى اكتساب القوى وامتلاك القدرة على التفوق والعلو في الأرض بالحق.

ليس في مكانتنا أن نجدد حياتنا ونواجه التحدي الحضاري، في ظل أوضاع تتخبط فيها مشاكل لا نهاية لها، تغرق فيها المجتمعات العربية الإسلامية، إلا القليل منها، فرض التحدي لا يتم إلا بقوة حضارية والقوة لا تنشأ من ضعف وفقر وعوز وحرمان. ومن أجل هذا كان تجديد أساليب ممارستنا لحياتنا الخاصة والعامة، شرطاً من شروط مواجهة التحديات التي تواجهنا اليوم، والتي تنتظرنا غداً.

إن بناء المستقبل الحضاري للعالم الإسلامي، لابد وأن يقوم على قواعد راسخة، أقواها هي قاعدة تجديد أساليب الحياة العامة في المجالات والمرافق كافة، وحياة المسلمين اليوم، هي في أشد الحاجة الى التجديد الشامل، العميق، الذي لا يغادر شأناً من شؤون الفرد والمجتمع، ولا يترك أمراً من أمور الحياة إلا وأتى عليها لإصلاحها، ذلك الإصلاح الجاري الذي بدأ من جذور المشاكل وفقاً لمنهجية علمية، وفي إطار من الحكمة وحسن التدبير.

وليس من شك أن حياتنا العامة على صعيد العالم الإسلامي، تحتاج منا الى تجديد

عملي وترشيد فكري وثقافي، يستند الى قيم الحضارة الإسلامية، وما إصلاح الأوضاع التعليمية والتربوية والعلمية والثقافية التي هي القاعدة الأساس لكل تجديد، إلا جزء من الإصلاح السياسي والاقتصادي الشامل الذي هو من الشروط الضرورية لبلوغ المستوى الذي ننشده من القوى والاقتدار.

ولابد من الاعتراف من باب النقد الذاتي، الذي هو مطلوب ومرغوب فيه، أن منشأ الضعف العام الذي يعتري الكيان العربي الإسلامي يعود، في أبرز وجوهه، الى أننا في مجتمعاتنا العربية الإسلامية نعيش مجتمعين متغيرين، ونحيا حياة منفصلة بين أنماط متغيرة في الفكر والسلوك والنشاط الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية والأبنية التنظيمية والمؤسسات، وهذا يقيم شرخاً رأسياً في المجتمع، يفصم أبنيته وقواه، ويضع كل أولئك في تضاد وتعارض بعضهم مع بعض[٩]. وما ينبغي أن يكون عليه الوضع في البلاد العربية الإسلامية، هو تعديل ميزان الأمور كلها، وتصحيح المقاييس، واعتماد المنهج العلمي أداة ووسيلة لعلاج الأدوات الاجتماعية والمشكلات الاقتصادية، وتقويم الأوضاع كلها وترشيدها. فلن نقدر على مواجهة التحديات التي تحيط بنا اليوم، والتي ستحاصرنا في القريب، ونحن على هذه الحالة من التردد في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، والتمزق في الانتماءات الفكرية والثقافية والضعف أمام التصدي للمعوقات والمثبطات والعراقيل[١٠].

وإذا كان التجديد بهذا المفهوم ضرورة اجتماعية لا مفر منها تتطلبها حياتنا المعاصرة، فالاستجابة لهذه الضرورة لابد من أن تكون مرتبطة بالضوابط الشرعية أولاً، ثم بالمصالح العليا للأمة الإسلامية، وبالحاجات الملحة التي تفرضها ظروف الحياة والتي لا يمكن أن تستقيم حياة الأفراد والجماعات إلا بتلبيتها. ومجال التجديد هنا يتسع.

ولعل من المهام الأشد إلحاحاً، ومن أقصر مجالات التجديد حيوية، ومن أقوى الأسباب التي تتوفر لدى العالم الإسلامي للارتقاء بمستويات الحياة في المجتمعات الإسلامية جميعاً، العمل الجماعي المشترك في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمات

والهيئات والمؤسسات التي تعمل في إطارها لأنه يتيح إمكانات كبيرة بتبادل المصالح والمنافع، ولتحقيق القدر المطلوب من التكامل الاقتصادي والتكافل الاجتماعي والتقارب الثقافي والترابط المصلحي الذي يخدم الأهداف المشتركة.

ليس أمام الأمة الإسلامية من سبيل غير هذه السبيل للوصول الى المستوى اللائق من التكييف مع مستجدات العصر ومع متغيراته، ذلك أن التعاون في البناء الذي ترتفع به هامة الأمة وتعلو منزلتها، ضرورة تقتضيها المصلحة الحيوية لكل دولة من دول المجموعة الإسلامية.

فالوفاء بمقتضيات الأداء السليم للدور الحضاري في المستقبل هو شرط التجديد، وهو مرهون بمدى الالتزام في الوقت الراهن، بمبادئ العمل الإسلامي المشترك، إذ ليس في إمكان دولة واحدة أن تفي بحق الشهود الحضاري في عالم الغد، لضخامة العبء، ولثقل المسؤولية، وليس في مقدورها أن تقوم وحدها بالتجديد الشامل المستند الى العلم والخبرة والمعرفة ووسائل العمل اللازمة، ولذلك جعل الله الأمة الإسلامية شاهدة على الناس، والشهادة هنا، هي القيادة الحضارية التي تتأتى من القوة الإيمانية والعلمية والثقافية والفكرية، ومن القدرة الاقتصادية، ومن النفوذ السياسي الذي يخدم القضايا الإنسانية العادلة.

والأمة الضعيفة القدرات الفاقدة لوسائل التأثير الفاعل والإيجابي، لن ترقى الى مستوى القيادة، ولا إلى مستوى الشهادة، ولن يتسنى لها أداء أي دور إنساني مؤثر، على أي مستوى كان.

وبناء على هذه القاعدة التي لا سبيل الى التشكيك فيها، فإن الرؤية الثاقبة الى آفاق المستقبل من منطلق التجديد المطلوب، توضح لنا جملة من الحقائق يمكن حصرها في ثلاثة مجالات:

أولها: إن الأمة الإسلامية لكي تنهض برسالتها الحضارية في المستقبل، وعلى النحو الذي يستجيب لعظمة هذه الرسالة المؤمنة الهادية، يجب أن تعتمد المنهج العلمي السليم في

التخطيط للمستقبل، على مختلف المستويات، إذ لا مجال هنا للعمل وفق قاعدة سد النقص واغتنام الفرص وتلبية الحاجات الآنية وإنقاذ ما الى إنقاذه من سبيل، فلا بد من العمل المتقن القائم على العلم، وعلى الرؤية الشمولية الى الحاضر والمستقبل في آن واحد.

ثانيها: إن العمل في الإطار المتكامل، وفي نطاق تضافر الجهود والتنسيق فيما بينها، والتشاور وتبادل الخبرة والتجربة، هو أنجح الوسائل لبلوغ الأهداف المرسومة، ذلك أن العصر الذي نعيشه، والمستقبل الذي ينتظرنا، هما للتكتلات الكبرى، ولا مكان فيه للعمل في أضيق الحدود، ولأقصر الغايات.

ثالثها: إن الانفتاح على التجارب الإنسانية والانتفاع بإيجابياتها، والأخذ بأقوم النظم والمناهج التي ثبتت صلاحيتها وسلامتها ومنافعها، من الوسائل المساعدة على إنجاز الأعمال الكبيرة التي تفيد الأمة وتنفع الإنسانية نفعاً عظيماً. فالعالم تضيق جوانبه باستمرار، والتجربة الإنسانية حق مشاع لكل البشر، والحضارة الإنسانية، إنما هي جماع إبداع الشعوب والأمم وخلاصة عطاءاتها عبر الأزمان والأحقاب، ولذلك يتوجب على الأمة الإسلامية أن تفيد من العطاء الحضاري الإنساني، وأن تتفاعل معه، وأن تضيف إليه، وتساهم فيه.

من هذا المنطلق، ومن خلال هذه الرؤية الشمولية، يمكن القول إن الأمة الإسلامية، قد وضعت القواعد العامة للعمل الإسلامي المستقبلي، في دائرة التجديد العام للحياة، فهي تتوفر على المؤسسات المتخصصة وعلى الخطط والاستراتيجيات، وعلى القنوات والأوعية والوسائل التي تشكل الإطار العام المناسب للتعاون لما فيه الخير والنفع والمصلحة العليا للأمة.

ولكن ما ينقص الأمة الإسلامية اليوم، هو الإرادة القوية والتخطيط المحكم والتنفيذ التضامني، ولذلك فإن من الضروري دعم مؤسسات العمل الإسلامي المشترك بالكفاءات العلمية المخلصة، وبالوسائل المادية الكافية والدائمة، وتعميق الثقة وتقوية روح الأخوة وتعزيز التضامن وتعبئة الإمكانات والموارد في مشروع حضاري كبير للنهوض والبناء

يهيئ الأمة لدخول القرن الحادي والعشرين، بقدرات أكبر ووسائل أوفر، للإسهام في ترشيد الحضارة الإنسانية، وفي إغنائها، وفي إشاعة روح الوئام والتفاهم بين الأمم والشعوب، في إطار الحوار بين الثقافات والحضارات والتعايش فيما بينهما.

إن التحديات التي تواجه الأمة الإسلامية بالغة الضراوة، وإن الصعاب التي تعترض سبيل دول العالم الإسلامي شديد القسوة، والأمة الإسلامية قادرة ـ بمشيئة الله تعالى ـ على أن تستأنف دورة حضارية جديدة ومتجددة تتهيأ خلالها لأداء دورها الحضاري في عالم الغد، إذا ما بادرت الأمة الى استغلال ما هو متوفر لديها من إمكانات وقدرات، وتوظيفها التوظيف السليم في إطار التضامن الإسلامي، وبروح الأخوة الإسلامية، ومن أجل تأكيد الحضور الإسلامي المتميز والمؤثر في الساحة الدولية، أداءً للأمانة التي تتحملها، وقيامها بالواجب الشرعي الذي يقتضيه إيمانها برسالتها الحضارية، وتحقيقاً للأهداف الإنسانية النبيلة.

إن الدور الحضاري الذي يمكن أن تضطلع به الأمة الإسلامية في عالم الغد، يبدأ التخطيط له من المرحلة الراهنة، بانتهاج السبل المستقيمة التي رسمنا معالمها آنفاً، وباعتماد المنهج العملي الواقعي الذي يقوم على الاهتداء بالقيم الإسلامية الخالدة الهادية للإنسان، والاقتداء بالتجربة الإنسانية البانية للحضارة وللعمران، فبذلك يمكن أن تساهم الأمة الإسلامية في إثراء الحضارة الإنسانية بصورة متميزة، ويمكن لها أيضًا أن تؤدي رسالتها على النحو الذي يستجيب لنداء ربها، فالدور الحضاري المنوط بالأمة يبدأ من الذات وينطلق من الواقع الإسلامي، وينبع من الخصوصيات العقدية والحضارية والثقافية التي تتميز بها هذه الأمة التي جعلها الله تعالى خير أمة أخرجت للناس[١١].

إن مجالات العمل على صعيد تجديد الحياة العامة في العالم الإسلامي تتسع وتمتد الى أبعد مدى، والأمر هنا يتوقف على الإيمان بوجوب التجديد، وعلى الإرادة القوية الحازمة لإنجاز عملية التجديد، وإن كان الدور الذي يتحمله العلماء والمفكرون وأولو العزم والرأي والخبرة هو من الأهمية بمكان، إذ لا مناص من أن ينهض هؤلاء جميعاً بالدور المنوط بهم في هذا المجال الحيوي.

العلاقة بين التجديد والحوار:

ومن خلال هذا الفهم للتجديد نستجلي المعاني السامية التي ينطوي عليها مفهوم الحوار من منظور إسلامي، على النحو الذي يؤكد لنا تلك العلاقة الوثيقة التي ترتبط بين ثقافة التجديد وبين أدب الحوار في الإسلام.

ولكننا قبل أن نبحث هذه العلاقة، نعرض لمفهوم الحوار اصطلاحاً ومضموناً.

يكتسب الحوار في تراثنا الثقافي والحضاري معنى يدل على قيم ومبادئ هي جزء أساس في الثقافة والحضارة الاسلاميتين، فمن حيث الدلالة اللغوية، نجد أن جذر (ح،و،ر) مثقل بالمعاني التي تؤكد على مفاهيم أصيلة في تراثنا الثقافي والحضاري، ففي لسان العرب، الحوار هو الرجوع، وهم يتحاورون، أي يتراجعون الكلام، والتحاور هو التجاوب والمجاوبة، والحور هو الرجوع عن الشيء والى لا شيء، والمحاورة مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة، بل إنه ليدهشنا حقًا أن يكون من أسماء العقل في اللغة العربية، الأحور.

فللحوار في لغتنا وتراثنا معان رفيعة القدر سامية الدرجة، تكسوها مسحة حضارية راقية، فتكسبها دلالة عميقة تعبر عن روح الأمة.

ويؤكد هذا ما ورد في القرآن الكريم، ففي سورة الكهف تكرر فعل (يحاوره) مرتين، في الآيتين ٣٤ و٣٧، يقول تعالى: ﴿وكان له ثمر فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مالاً وأعز نفرا، قال له صاحبه وهو يحاوره أكفرت بالذي خلقك من تراب ثم من نطفة ثم سواك رجلا﴾ وورد في سورة المجادلة لفظ التحاور، في قوله تعالى: ﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي الى الله، والله يسمع تحاوركما إن الله سميع بصير﴾. والتحاور عند الطبري المراجعة في الكلام، وهو المعنى الفصيح الصحيح الذي نجد له أصلا في كتب اللغة. وإن كان ابن كثير يذهب في تفسيره لسورة الكهف الى أن معنى (يحاوره) يجادله ويخاصمه ويتفخر عليه. ولا يوجد لهذا المعنى في اللسان أصل.

فالحوار في الثقافة العربية الإسلامية، هو المراجعة في الكلام ، وهو التجاوب، بما يقتضي ذلك من رحابة الصدر، وسماحة النفس، ورجاحة العقل، وبما يتطلبه من ثقة ويقين وثبات، وبما يرمز إليه من القدرة على التكيف، والتجاوب، والتفاعل، والتعامل المتحضر الراقي مع الأفكار والآراء جميعا. وبهذا المعنى يتأكد لدينا، بما لا يرقى إليه الشك، أن الحوار أصل من الأصول الثابتة للحضارة العربية الإسلامية، ينبع من رسالة الإسلام وهديه، ومن طبيعة ثقافته وجوهر حضارته، وهو بهذا الاعتبار ضرب من التجديد، تجديد الذات، وتجديد الحياة بصورة عامة والمحيط الاجتماعي والمناخ السياسي.

واقتران الحوار بالعقل، يؤكد أيضا على معنى سام في سياق تحديد مدلول اللفظ، ذلك أن الحوار العاقل، هو الذي يقوم على أساس راسخ، ويعتمد وسيلة سليمة، ويهدف إلى غاية نبيلة. وارتباط الحوار بمعنى الرجوع عن الشيء والى الشيء، يثبت في الضمير الإنساني فضيلة الاعتراف بالخطأ، ويركز على قيمة عظمى من قيم الحياة الإنسانية، وهي القبول بمبدأ المراجعة، بالمفهوم الحضاري الواسع الذي يتجاوز الرجوع عن الخطأ، الى مراجعة الموقف بمرته، إذا اقتضت لوازم الحقيقة وشروطها هذه المراجعة، واستدعى الأمر إعادة النظر في المسألة المطروحة للحوار على أي نحو من الأنحاء، وصولا الى جلاء الحق.

فالحوار قيمة من قيم الحضارة الإسلامية، المستندة أساسا الى مبادئ الدين الحنيف وتعاليمه السمحاء، وهو موقف فكري وحالة وجدانية، وهو تعبير عن أبرز سمات الشخصية الإسلامية السوية، وهي سمة التسامح، لا بمعنى التخاذل والضعف بوازع من الهزيمة النفسية، ولكن بمعنى الترفع عن الصغائر، والتسامي على الضغائن، والتجافي عن الهوى والباطل.

وبالتأمّل في معنى التجديد على النحو الذي شرحناه من قبل، وفي مدلول الحوار كما أوضحنا، نستطيع أن نؤكد أن ثمة علاقة وثيقة بين التجديد وبين أدب الحوار في الإسلام، تنشأ من القيم والضوابط المشتركة التي لا يكون التجديد تجديدا حقيقيا ومفيدا للأمة في

حاضرها ومستقبلها، إلا إذا توافرت له، ولا يكون الحوار جادا ونافعا، إلا إذا روعيت فيه تلك الضوابط وكان مشبعا بتلك القيم.

إن من معاني الحوار التي تتعدد، الحوار مع النفس لمحاسبتها ومراقبتها وإقامة علاقة انسجام معها، بالتغيير المتجدد للإرادة الذاتية تطلعا الى الأرقى والأفضل والأحسن على المستويين الداخلي والخارجي. وبذلك يكتسب الحوار في هذا السياق صفة التجديد. ويتسع هذا المعنى ويتعمق حين يكون الحوار مع الآخر ليصير تجديدا في العلاقة وتغييرات في المعاملة من وضع السكون الى وضع الحركة الفاعلة المؤثرة في السلوك الخاص والعام. وبذلك يصبح الحوار على هذا المستوى، حركة تجديدية تتجاوز نطاق العلاقات الإنسانية الى مجال الفكر والرأي في المسائل التي تتناول شؤون الحياة بصورة عامة.

وللحوار آداب ينبغي أن تراعى إذا أريد له أن يكون حوارا جادا ونافعا ومجديا ويمكن اعتبار الشروط الأربعة التالية من الآداب العامة للحوار، وهي:

أولا: الاستماع الى الرأي الآخر والاهتمام به، مما يقتضي التحلي بفضيلة الحلم وسعة الصدر ورحابة الأفق، والتغلب على نوازع النفس وإيثار المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، لأن الاستماع الى الرأي الآخر، مهما تكن درجة مخالفته للرأي الشخصي، يمثل درجة رفيعة من الخلق والتحكم في الذات، فكل ما ليس قطعيا من الأحكام هو أمر قابل للاجتهاد، وإذا كان يقبل الاجتهاد فهو يقبل الاختلاف[١٢].

ثانيا: عدم التعصب للمذهب والتماس الحق أينما كان، لأن التعصب من حيث هو مذموم، وعاقبته وخيمة في جميع الأحوال، وسبيله لا تفضي الى نتيجة تنفع المجتمع.

ثالثا: تغليب المصالح الكبرى للأمة على القضايا الفرعية محل الاختلاف مهما بلغ هذا الاختلاف من التباين والتعارض ، لأن المصلحة العليا للجماعة فوق كل اعتبار.

رابعا: المجادلة بالتي هي أحسن والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، مع جميع أطراف الحوار، بغض النظر عن دياناتهم ومللهم ونحلهم.

وإذا كان الحوار أصلا ثابتا في الحضارة الإسلامية، فإنه من مبادئ الشرع الحنيف، استنادا الى قوله تعالى: ﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله ولا نشرك به شيئا ولا يتخذ بعضنا بعضا أربابا من دون الله﴾[١٣]. فهذه الآية في عمقها وجوهرها، وفي مغزاها ومعناها، دعوة الى الحوار الراقي الهادف.

وتأسيساً على هذه القاعدة، فإن الحوار الذي يجب أن ندعو إليه وندخل فيه ونتبناه، هو الذي يستمد من الإسلام روح الاعتدال، لأن أحكام الإسلام تسودها روح الاعتدال، فهي تنبذ التطرف وتحبذ التوسط بين الأطراف. ولقد وردت الكثير من الآيات القرآنية في مواضع مختلفة تشير الى هذه الروح، بل تشيد بها، أي بذلك التوسط، منها قوله تعالى: ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس﴾[١٤] ويقصد «بأمة وسط» أمة لها طابع الاعتدال[١٥]. ويرى بعض العلماء أن «وسطية الإسلام» تلتقي في معناها أو تتقارب مع «مثالية الإسلام»، فقد فسروا معنى «أمة وسط»، الواردة في هذه الآية، بأمة مثالية إذا اتبعت شريعة الله وقامت بحقها[١٦].

وهكذا، فإن الحوار في شريعة الإسلام، وفي مفهوم الفكر الإسلامي، هو الحوار الذي ينزع منزع الوسطية والاعتدال، استمداداً من دلالة لفظ «كلمة سواء» في الآية الكريمة، فهو حوار بالكلمة الراقية، وبالمنهج السويّ.

وبذلك يتميز حوارنا دلالة ومفهوماً وغاية وفلسفة، وبذلك أيضاً يصير الحوار تجديداً للفكر، ولأسلوب الحياة، ولعلاقات التعاون بين بني البشر من منطلق الاحترام المتبادل، والتسامح والتعايش في إطار الأصول الكلية للحضارات والثقافات التي تجمع الأسرة الإنسانية قاطبة.

خاتمة:

لقد ثبت بما لا يرقى إليه الشك، أن الأوضاع العامة في العالم الإسلامي لا تعبر عن

طموح الأمة الإسلامية، وأن ضرورات الحياة الحرة الكريمة في كنف العزة والسيادة والاستقلال، تقتضي القيام بحركة تجديدية تغطي جميع المجالات، تبدأ من تجديد النظر في الفقه الإسلامي، وفي الفكر الإسلامي، وفي الخطاب الإسلامي، وتمر عبر تجديد نظم التربية والتعليم ومناهجهما، وتنتهي بالتجديد العام الذي نقصد به تجديد الحياة العامة في المجتمعات من خلال إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، يقوم به أولو العلم والخبرة والصلاح والصدق والإخلاص لله ثم للأمة، في إطار الضوابط الإسلامية، وبروح تجديدية.

ولعل هذه الكلمات البليغة للدكتور يوسف القرضاوي خير ما أختتم به، يقول: «إن المراد بالتجديد أن تحافظ على جوهر البناء وعلى خصائصه، وتحاول أن ترمم ما بلي منه، وأن تجدد ما درس منه، وأن تحافظ عليه بحيث يبقى على مظهره يوم نشأ. ومعنى تجديد الإسلام أن نعود به الى عهده الماضي، والعودة بالإسلام الى ماضيه، ليس عودة الى الجمود، بل عودة الى الانطلاق، والى المرونة، والى السعة، والى السماحة»[١٧].

وإشاعة ثقافة التجديد وأدب الحوار هي السبيل الى تجديد البناء الحضاري للعالم الإسلامي وصياغة مستقبل مشرق للأمة الإسلامية ولا سبيل سواها.

الهوامش:

١ – د. محمد عمارة، فقه الحضارة الإسلامية، ص ٢١٢، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة: ٢٠٠٣م.

٢ – المائدة/ ٢.

٣ – د. سالم محمود عبدالجليل، تجديد الخطاب الديني، ص ٢١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة:٢٠٠٣م.

٤ – محمد الغزالي: علل وأدوية، ص ١٨٠.

٥ – د. جرس جرس، معجم المصطلحات الفقهية والقانونية، ص ١٠٢، الشركة العالمية للكتاب، بيروت ١٩٩٦، ود. محمد رواس قلعه جي، معجم لغة الفقهاء، ص ١٠٠، دار النفائس، بيروت، ١٩٩٦م.

٦ – صدر هذا الكتاب باللغة الانجليزية بعنوان: (The Reconstruction of Religious Thought in Islam) (إعادة بناء الفكر الديني في الإسلام)، وذلك في عام ١٩٣٠م في مدينة لاهور، وكان في الأصل ست محاضرات ألقاها محمد إقبال على الطلبة في مدن (مدراس) و(حيدر آباد) و(عليكرة) وظهرت الطبعة الثانية من الكتاب في عام ١٩٣٤م ضمن منشورات جامعة أوكسفورد، ويلاحظ أن الترجمة العربية التي صدرت الطبعة الأولى منها في القاهرة في عام ١٩٥٥ عن دار التأليف والترجمة والنشر، كانت بعنوان (تجديد الفكر الديني في الإسلام)، والتجديد هو إعادة البناء على كل حال .

٧ – د. محمد البوهي، الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي، ص ٤٣٤، الطبعة الرابعة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٧٣م.

٨ – د. محمد كمال إمام، مرتكزات الخطاب الديني المعاصر، ضمن (تجديد الخطاب الديني لماذا وكيف؟). مجموعة من العلماء والمفكرين، ص ٨٢، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ٢٠٠٣م.

٩ – المستشار طارق البشري، في المسألة الإسلامية المعاصرة: ماهية المعاصرة: ص ٢١ – ٣١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦م.

١٠ – د. عبدالعزيز بن عثمان التويجري، الأمة الإسلامية في مواجهة التحدي الحضاري، ص ٨١ – ٨٢، من منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، ١٩٩٨م.

١١ – د. عبدالعزيز بن عثمان التويجري، تأملات في قضايا معاصرة، ص ٣٩، ٩١، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٢م.

١٢ – د. يوسف القرضاوي، مبادئ أساسية فكرية وعلمية في التقريب بين المذاهب، بحث مقدم لندوة الإيسيسكو للتقريب بين المذاهب الإسلامية، الرباط، ١٩٩٦م، ونشرت وقائع الندوة في كتاب بعنوان

(التقريب بين المذاهب الإسلامية)، ضمن منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرباط، ١٩٩٧م.

١٣ - آل عمران/ ٦٤.

١٤ - البقرة/ ١٤٣.

١٥ - أزمة الفكر السياسي الإسلامي في العصر الحديث: مظاهرها، أسبابها، علاجها، د. عبدالحميد متولي، ص ١٣٦، طبعة ثانية، الاسكندرية ١٩٧٥م.

١٦ - وسطية الاسلام، الشيخ محمد محمد المدني، ص ٧، ٨، ١٣، ٢٠، ٢٨.

١٧ - د. يوسف القرضاوي، من محاضرة ألقاها في شهر أغسطس ٢٠٠٣م، في نقابة الصحفيين بالقاهرة، ونشرت نصها الكامل جريدة (اللواء الإسلامي) القاهرية، عدد يوم ٢٠٠١/٩/١١م.